

عبد الرحمن النعيمي رئيس جمعية وعد السياسية: دخول المعارضة سيقوي برلمان البحرين وينبغي العمل بعقلانية متزنة، وأسباب المقاطعة استنفدت.

الخليج الاماراتية

27-10-2006

فيصل الشيخ

قال رئيس الهيئة المركزية لجمعية (وعد) السياسية البحرينية عبدالرحمن النعيمي انه يتطلع الى الوصول إلى قبة مجلس النواب (البرلمان) في انتخابات 25 الشهر المقبل، وأن الشارع البحريني يتربص ما ستفعله المعارضة حين تدخل البرلمان بعد مقاطعتها له لأربعة أعوام، وأضاف في حديث مع "الخليج" ان اختلاف الظروف أدى لتغيير موقف المعارضة والسعي للعمل على التغيير من داخل البرلمان، مؤكداً أن هناك مساحات في إمكان المعارضة أن تتحرك وفقها، خصوصاً في ما يتعلق بإقرار الميزانية واستجواب الوزراء ومحاربة الفساد، ونفى في الوقت نفسه أن يتولد صدام عنيف بين الحكومة ومجلس النواب بسبب ما سنطرحه شخصيات المعارضة التي ستصل الى المجلس إذ سيكون الحرص على تحقيق المصلحة العامة للوطن والمواطنين سبباً في العمل بصورة عقلانية متزنة.

ورفض النعيمي خطابات إقصاء المرأة وتجريم ترشحها للانتخابات، وقال انه على قناعة بأن هناك حظوظاً لعدة مترشحات للوصول إلى البرلمان، على غرار ما فعلت أول نائب بحرينية لطيفة القعود التي فازت بالتركية في دائرتها الانتخابية.

المقاطعة حققت هدفها

وقال عبدالرحمن النعيمي لـ "الخليج" ان قرار المشاركة الذي اتخذته جمعيته "وعد" المعارضة بعد مقاطعتها للانتخابات السابقة في 2002 تم بسبب القناعة بأن الهدف الذي بنيت على أساسه المقاطعة استنفدت، وهو بيان مشكلة تغيير الدستور من دستور 1973 إلى دستور 2002، وأن المعارضة رأت في مشاركتها المقبلة في الانتخابات نوعاً من التزاوج مع الحراك الجماهيري في الشارع البحريني، من خلال وجود صلاحيات لدى المجلس النيابي متمثلة بمسألة مساءلة الوزراء والقضايا الرقابية، إضافة الى طرح ملفات تهم الناس في جوانب الخدمات أو التشريعات، وهي مسائل يمكن من خلالها أن تنفذ المعارضة الكثير من الرؤى الشعبية التي كانت تدافع عنها، حتى في الفترة التي قاطعت فيها الحياة السياسية من تحت قبة البرلمان في السنوات الأربع الماضية.

وبين النعيمي أن المسألة الدستورية لم يتم إغفالها، لكن الجمعيات المعارضة باتت على قناعة بأنها عملية من الصعب جداً أن تتم تحت قبة البرلمان، وأن حلها يكون بالتوافق بين القوى السياسية

والسلطة في البحرين، بحيث يتم الاتفاق على وضع دستور عقدي بين جميع الأطراف يكفل الخروج مما سماها المشكلة الدستورية التي لا تزال مستمرة، بحسب وصفه.

ورد النعيمي على من يردد أن مشاركة الجمعيات المعارضة في انتخابات الشهر المقبل يعد دليلاً على فشل خيار المقاطعة، موضحاً أن لكل فترة شروطاً واستحقاقات، وأن المعارضة حين هلت لمرحلة الانفتاح في 1999 هي وغيرها من القوى كانت محقة، إذ أن ما تحقق أكد بالفعل أن البحرين دخلت أطواراً جديدة من الإصلاح السياسي والاجتماعي وغيره، إلا أن التغيير في الدستور كان نقطة تحول في الرؤية العامة لدى الجمعيات المعارضة، إذ هي احتجت لكن احتجاجاً لم يسمع، مبيناً أنه في الفترة الحالية بُنيت على أن المزاج العام بات يتطلع لمشاركة القوى السياسية التي تمتلك تاريخاً سياسياً ونضالياً بعد مقاطعتها لأربعة أعوام، والتي كشفت -بحسب وصف النعيمي- ضعف الأداء المتوقع من النواب الذين شاركوا في البرلمان الأول، وبالتالي كان توجه المعارضة إلى المشاركة هذه المرة مع التأكيد على أن خيارها الأول بالمقاطعة لم يكن خاطئاً، بل مبني على مواقف وقناعات فرضتها ظروف تلك المرحلة.

ورأى النعيمي أن دخول المعارضة هذه المرة يركز على الإمكانيات المتاحة في مجلس النواب من ناحية تحديد ميزانية الدولة ومحاسبة الوزراء والحد من الفساد، وقال النعيمي: "طبعاً ليس هذا البرلمان الذي نريده بصورته المثالية، لكننا نخوض تجربة توجبها الظروف، خصوصاً وأن النظام أوضح أن هذا ما يمكنه أن يمنحه في الفترة الحالية، ونحن نريد التركيز على الإصلاح ومحاربة الفساد ورفع مستوى المعيشة وغيرها من الملفات التي نتمنى أن ندافع فيها عن حقوق الناس".

شكوك وخطوط

وعبر النعيمي عن استيائه بسبب عدم توفر المعلومات الكافية الخاصة بالناخبين، محملاً ذلك المسؤولين عن تنظيم الانتخابات، إذ إن أغلب المترشحين متضايقون من هذه العملية التي تدفعهم أيضاً لإثارة شكوك بشأن وجود توجهات للتضييق على شخصيات بعينها، على الرغم من أن هذا من حقوقهم، ورفض إدخال المجنسين حديثاً في الانتخابات ووضع عشرة مراكز للانتخاب من دون أن يكون للمترشح سلطة على مراقبة الانتخابات بنفسه، أو التأكد من سيرها بصورة لا يشوبها الغموض، وأشار إلى وجود ملاحظات بشأن تدفق الأموال على مترشحين من بعض المنتفذين، وقال إن هذا أسلوب مرفوض، وانتقد رفض وجود رقابة من مؤسسات دولية على الانتخابات لضمان سيرها بالشكل السليم.

وعن حظوظه في الدائرة التي يخوض فيها الانتخابات، أوضح النعيمي أنه يشبه الانتخابات البحرينية بما يحدث في الساحة الفلسطينية، حيث يقول إن حركة المقاومة الإسلامية حماس نجحت لأن فتح كانت سيئة في أدائها، وأنه في دائرته يواجه النائب المترشح عيسى أبو الفتح، الذي يقول الناس إن أداءه لم يكن في المستوى المطلوب وأقل مما كان يتوقعون منه، ويريد الناخبون في الدائرة أن يروا تغييراً ملموساً، خصوصاً أن أبو الفتح يُحسب على التيار الإسلامي الذي وصفه النعيمي بالموالي للسلطة، وأوضح أن ناخبين كثيرين في دائرته لهم تاريخهم النضالي ومواقفهم ورؤيتهم في القضايا، وعليه هم يريدون حلحلة حقيقية ممن يمثلهم في البرلمان.

وتمنى النعيمي أن يتمكن من الوصول إلى قبة البرلمان، معتبراً المنصب النيابي تكليفاً من الناس، وبخصوص الترشح لرئاسة المجلس فلنكل حادث حديث، حيث تتحكم في المسألة حسابات عدة، سواء توزيع موازين القوى أو التحالفات، إلا أن النعيمي رأى أن حظوظ التيار الديمقراطي الذي ينتمي إليه جيدة في الانتخابات، وأن حركة "وعد" رشحت ستة من خيرة العناصر، بالإضافة إلى وجود عناصر

متفق عليها يشهد لها بالكفاءة في جمعيتي الوفاق الوطني الإسلامية والتجمع القومي، مؤكداً أنه إذا استطاع التيار الوطني المعارض من الوصول إلى قبة البرلمان فذلك يضمن وجود برلمان قوي في أدائه وأطروحاته يواجه الفساد، ويكون جهة قوية تدافع عن مصالح الناس.

موافق

وتحدث النعيمي عن جمعيتي "حق" المعارضة والعمل الإسلامي اللتين قررتا عدم المشاركة في الانتخابات، موضحاً أن جمعية "وعد" تقدر حركة "حق" وشخصها وتحترم موقفها، وأشار إلى أن توافقاً بشأن قضايا عدة، وخصوصاً تمرير قوانين تعتبرها القوى المعارضة غير منصفة، ورأى أن مقاطعة "حق" الانتخابات سيضعف من رصيد القوى المعارضة، حيث هناك قناعة بأن ثقة الناس موجودة في الشخصيات المناضلة الأخرى التي أعلنت ترشحها، وأنه في إمكانها فعل الكثير من تحت قبة البرلمان، وبالتالي هناك تطلع لرؤية ما سيفعله هؤلاء حين يصلون إلى البرلمان.

وفي ما يتعلق باختلاف التحالف الرباعي في مسألة المشاركة من خلال جمعية العمل الإسلامي، أفاد النعيمي بأن هناك صراعاً بين "العمل الإسلامي" و"الوفاق"، وطبيعة الانتخابات أن توجد تباينات تحدد من خلالها القوى السياسية موقعها، إلا أنه أكد أن التحالف الرباعي يتفق على ملفات عدة يجتهد لتحريكها من خلال الشخصيات المعارضة التي ستصل إلى المجلس النيابي.

وتمنى النعيمي أن تثبت المعارضة للناس أنها لا تزال تمثل الصوت المعارض لأية ظواهر خاطئة في أدائها داخل البرلمان، ولن تتغير على الثوابت في المواقف والقضايا، وأنها ليست معارضة فوضوية في عملها بل منظمة، وأسلوبها ومنهجها هما السلمي والعقلاني.

وقال النعيمي إن مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات من المؤشرات الإيجابية التي يجب العمل على تعزيزها في إطار تثبيت حقوق المرأة، منبهاً إلى ضرورة التفريق بين مسألة ترشح المرأة على اعتبار أنها امرأة وترشحها بالاستناد على قدراتها وكفاءتها، إذ المعيار الثاني هو الفصيل في هذه العملية، وأكد أن جمعية "وعد" تدعم توجه المرأة المؤهلة لاقتحام هذا المجال، مشيراً إلى وجود المترشحة الناشطة الدكتورة منيرة فخرو كأحدى الأوراق البارزة في الانتخابات وغيرها من المترشحات، معتبراً وصول لطيفة القعود إلى البرلمان خطوة إيجابية تصب في مصلحة الحراك النسائي في البحرين، ووصف بعض الخطابات بـ"المتخلفة" وهي التي أخذت تنشر الفتاوى وتجرم ترشح المرأة، وقال إن هذا الطرح يتصادم تماماً مع الوضع المنفتح في البحرين.

ورداً على سؤال حول توقع وجود صدام بين الحكومة والبرلمان بسبب وجود شخصيات معارضة فيه، أوضح عبدالرحمن النعيمي أنه لا يتمنى أن تصل الأمور إلى هذا الحد، بل إنه يعول على وجود نوع من التفاهم بين الطرفين يضع المصلحة الوطنية أساساً، وقال إن المعارضة لن تطلب المستحيل، بل ستعمل على تحسين الأوضاع، وهذا مطلب يتفق عليه الجميع، مشيراً إلى وجود ملفات حساسة، لكنها ستدار بصورة ناجعة في البرلمان بالتعويل على تفاهم السلطة وتعاونها